

شرح نظم

الرحيبي

في علم الفرائض

للإمام أبي عبد الله محمد بن حسين الرحبي

2

أركان الميراث - أسباب الميراث - موانع الإرث

أ. جمال مرسلبي

أستاذ مادة العلوم الإسلامية بقطاع التعليم الثانوي

أركان الميراث

بعد أن انتهى الناظم من مقدّمته عن علم الموارث وفضله، عقد باباً لأسباب الميراث، ويحسن بنا أن نبين أركان الميراث قبل الشروع في الأسباب فنقول:

الرّكن لغة: جانب الشيء الأقوى، ومنه رَكَنَ إلى الشيء، بمعنى: اعتمد عليه، ومال إليه، ﴿وَلَا تَزْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: 113]؛ أي: لا تعتمدوا عليهم، ولا تميلوا إليهم.

وفي الاصطلاح: عبارة عن جزء الماهية.

وللإرث أركان ثلاثة إن وجدت كلّها تحققت الورثة، وإن فقد ركن منها فلا إرث:

أولها: المورث، وهو الميت أو من هو في حكم الميت؛ أي: الذي حكم بفقده وانتهى أمد تعميره.

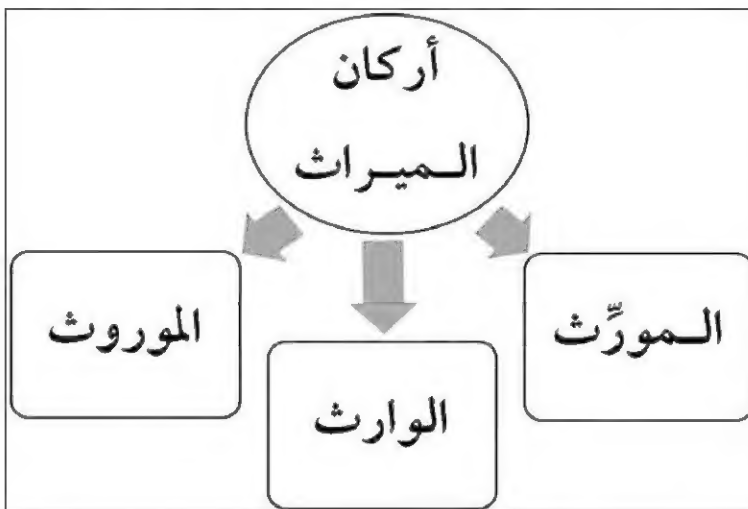
وثانيها: الوارث، وهو الحي بعد المورث أو المملوق بالأحياء.

وثالثها: الموروث (أي التركة)، سواء كانت من مال الميت أو من دينه، فالتركة تنقسم إلى قسمين: ما

كان من مال الميت، وما كان من دينه، فدية الخطأ موروثه عن الميت، فديته لم يملكها هو في حياته،

ولكنّها معدودة مع تركته، فهي موروثه مع التركة.

وعلى هذا فمن مات وله وارث ولا مال له فلا إرث، وكذلك من مات ولا وارث له فلا إرث أيضاً عند من لا يرى بيت المال وارثاً، كما سيأتي⁽¹⁾.



(1) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، 3/ 21-22، مادة: إرث، التفريغ النصي - شرح متن الرحيبة 4 - للشيخ محمد الحسن الددو

الشنقيطي - صوتيات إسلام ويب.

باب أسباب الميراث

شرح الكلمات:

باب: الباب في اللغة: المدخل، وفي اصطلاح العلماء: اسم لطائفة من المسائل مشتركة في حكم، وقد يعبر عنه بالكتاب أو بالفصل، وقد يجمع بين الثلاثة فيقدم الكتاب ثم الباب. والكتاب يفصل بالأبواب أو بالفصول، والباب بالفصول، ولم يستعملوا تفصيل الباب بالكتب والفصل بالأبواب.

أسباب: جمع سبب، وهو في اللغة: الحبل. ثم استعمل لكل شيء يتوصل به إلى غيره.

والسبب في الاصطلاح: أحد أقسام الحكم الوضعي:

وعرفه الحنفية: بأنه ما يكون طريقاً إلى الحكم من غير تأثير.

وعرف الشافعية السبب بأنه: كل وصف ظاهر منضبط دلّ الدليل السمعي على كونه معرّفاً لحكم شرعي.

ومثاله: زوال الشمس أمانة معرفة لوجوب الصلاة في قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾⁽¹⁾.

وكجعل طلوع الهلال أمانة على وجوب صوم رمضان في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾⁽²⁾.

الميراث: هو الإرث، ومن معانيه في اللغة: الأصل، والأمر القديم توارثه الآخر عن الأول، والبقية من كل شيء. وهمزته أصلها واو.

ويطلق الإرث ويراد منه انتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين.

(1) الإسراء: 78

(2) البقرة: 185. انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية/ مادة: سبب.

ويطلق ويراد منه الموروث، ويقاربه على هذا الإطلاق في المعنى (التركة).
و(علم الميراث) يسمى -أيضا- (علم الفرائض)، وهو علم بأصول من فقه وحساب تُعرّف حقّ كلّ
في التركة.

والإرث اصطلاحاً: عرّفه الشافعية والقاضي أفضل الدين الخونجي من الحنابلة بأنّه: حقّ قابل
للتجزؤ يثبت لمستحقّه بعد موت من كان له ذلك لقرابة بينهما أو نحوها⁽¹⁾.

قال النّازم -رحمه الله تعالى-:

014	أَسْبَابُ مِيرَاثِ الْوَرَى ثَلَاثُهُ	كُلُّ يَفِيدُ رَبَّهُ الْوَرَاثَةُ
015	وَهِيَ نِكَاحٌ وَوَلَاءٌ وَنَسَبٌ	مَا بَعْدَهُنَّ لِلْمَوَارِيثِ سَبَبٌ

شرح الكلمات:

الورى: الوري مثل الحصى الخلق⁽²⁾، تقول العرب: (ما أدري أيّ الورى هو)، أي: أيّ الخلق هو⁽³⁾.
ربه: يطلق الربّ على الله -تبارك وتعالى- معرّفًا بالألف واللام ومضافًا. ويطلق على مالك الشيء
الذي لا يعقل مضافًا إليه، فيقال: (ربّ الدين)، و(ربّ المال). ومنه قوله عليه الصّلاة والسّلام في
ضالّة الإبل: (حتّى يلقاها ربّها)⁽⁴⁾.

(1) انظر: نفس المرجع / مادة: إرث.

(2) المصباح المنير / مادة: وري.

(3) لسان العرب / ج 15 / ص 386.

(4) رواه البخاري في العلم، باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره، وفي الشرب، باب شرب الناس والدواب من
الأنهار، وفي اللقطة، باب ضالّة الإبل، وباب ضالّة الغنم، وباب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه، وباب من عرف
اللقطة ولم يدفعها إلى السلطان، وفي الطلاق، باب حكم المفقود في أهله وماله، وفي الأدب، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر
الله، ومسلم في اللقطة، باب في فاتحته، والموطأ في الأقضية، باب القضاء في اللقطة، وأبو داود في اللقطة في فاتحته، والترمذي في
الأحكام، باب ما جاء في اللقطة وضالّة الإبل والغنم. واللفظ لمالك. جامع الأصول (10 / 703)

وقد استعمل بمعنى السيد مضافاً إلى العاقل -أيضاً-، ومنه قوله عليه السلام: (أن تلد الأمة ربتها)، وفي رواية (ربها)⁽¹⁾.

وفي التنزيل حكاية عن يوسف -عليه السلام-: ﴿أَمَّا أَحَدُكُمْ فَيَسْغِي رَيْهَ خُمْراً²﴾، قالوا: ولا يجوز استعماله بالألف واللام للمخلوق بمعنى المالك؛ لأن اللام للعموم، والمخلوق لا يملك جميع المخلوقات، وربما جاء باللام عوضاً عن الإضافة إذا كان بمعنى السيد⁽³⁾.

نكاح: أصل النكاح الوطء، ثم قيل للترؤج نكاحاً مجازاً؛ لأنه سبب للوطء المباح، قال تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ⁽⁴⁾﴾. وقال ﷺ: (أنا من نكاح ولست من سفاح)⁽⁵⁾. والنكاح هنا هو عقد الزوجية الصحيح، القائم بين الزوجين، وإن لم يحصل بعده دخول الزوجة أو خلوة، أمّا النكاح الفاسد أو النكاح الباطل فلا توارث به أصلاً⁽⁶⁾.

(1) رواه مسلم في الإيمان: باب وصف جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم الإسلام والإيمان، والترمذي فيه أيضاً، وأبو داود في السنة: باب في القدر، والنسائي في الإيمان: باب نعت الإسلام 8/ 97. جامع الأصول (1/ 213)

(2) يوسف: 41

(3) انظر: المصباح المنير/ مادة: رب ب.

(4) الأحزاب: 49

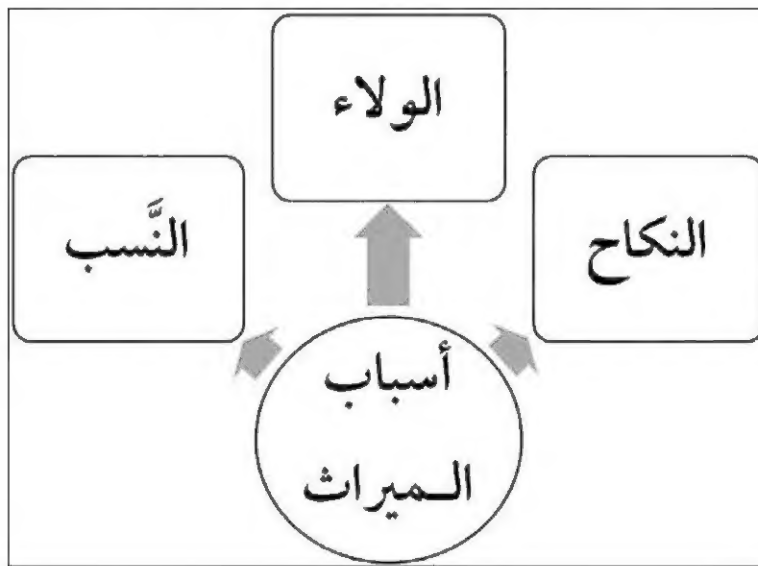
(5) المغرب/ مادة: نكح. روى الطبراني في الأوسط وابن عدي وغيرهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح من لدن آدم إلى أن ولدني أبي وأمي لم يصبني من سفاح الجاهلية شيء) وقد حسن الحديث الألباني في صحيح الجامع وللحديث شواهد وطرق كثيرة.

(6) الموارث في الشريعة الإسلامية/ محمد علي الصابوني/ ص 39. هذا على مذهب الأئمة أبي حنيفة والشافعي وأحمد. وقال الإمام مالك: إن سبب الفساد إن كان متفقاً عليه كتزويج خامسة وفي عصمته أربع، أو تزويج المحرمة رخصاً جاهلاً بسبب التحريم فإنه لا توارث، سواء أَمَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْمُتَارَكَةِ وَالْفُسْخِ، أَمْ مَاتَ بَعْدَهُمَا. وَإِنْ كَانَ السَّبَبُ الْمُوجِبُ لِلْفَسَادِ غَيْرَ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ كَعَدَمِ الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ فِي زَوَاجِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَأَمْثَالِهَا إِنْ كَانَتْ الْوَفَاةُ بَعْدَ الْفُسْخِ فَلَا تَوَارَثُ؛ لِعَدَمِ قِيَامِ السَّبَبِ الْمُوجِبِ لِلْمِيرَاثِ؛ إِذِ انْتَهَتْ الزَّوْجِيَّةُ. وَإِنْ كَانَتْ الْوَفَاةُ قَبْلَ الْفُسْخِ، فَيَكُونُ الْمِيرَاثُ ثَابِتاً، لِقِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَرَى صِحَّةَ الزَّوْاجِ. اهـ من الموسوعة الفقهية الكويتية.

ولاء: الولاء مصدر، والمولى (مولى الموالاة) وهو: الذي يُسلم على يدك ويؤاليك، والمولى (مولى النعمة) وهو: المُعتقُ أنعم على عبده بعتقه.

والمولى (المعتق)؛ لأنه ينزل منزلة ابن العم، يجب عليك أن تنصره وترثه إن مات ولا وارث له⁽¹⁾.
نسب: النسبُ نسبُ القَراباتِ، وهو واحدُ الأنسابِ⁽²⁾، وهو أطول الأسباب وأكثرها، فأكثر الوارثين إنما يرثون بالنسب، وهم أصول وفصول وحواش: فالأصول كالأب وآبائه، والأُم وأُمهاتها وأُمهات الأب، والفصول: هم الأبناء والبنات وذرية الأبناء، والحواشي: هم الإخوة والأخوات، والأعمام وبنو العم وإن نزلوا، والأعمام وإن علوا⁽³⁾.

معنى البيتين: يبين النّظام - رحمه الله تعالى - في هذين البيتين أنّ لميراث الخلق أسباباً ثلاثة، لا بدّ



من تحقّق واحد منها، بحيث لو لم يوجد واحد منها أصلاً لم يصحّ الميراث، وكلّ واحد منها يقتضي الميراث، ما لم يوجد مانع، وهذه الأسباب هي: (عقد الزوجية الصحيح، والولاء، ونسب القرابة)، ويجمعها لفظ (نون)، النّون الأولى للنّكاح، والنّون الثانية للنّسب.

زيادة وتفصيل: الأسباب الثلاثة التي ذكرها النّظام متّفق عليها بين العلماء، وأمّا الأسباب التي اختلفت في كلّ واحد منها أيقضي الميراث أم لا يقضيه؟ فاثنان: ولاء الموالاة، وجهة الإسلام، وهي بيت مال المسلمين:

(1) لسان العرب / ج 15 / ص 405.

(2) نفس المرجع / ج 1 / ص 755.

(3) التفرغ النصي - شرح متن الرحبية 4 - للشيخ محمد الحسن الددو الشنقيطي - صوتيات إسلام ويب.

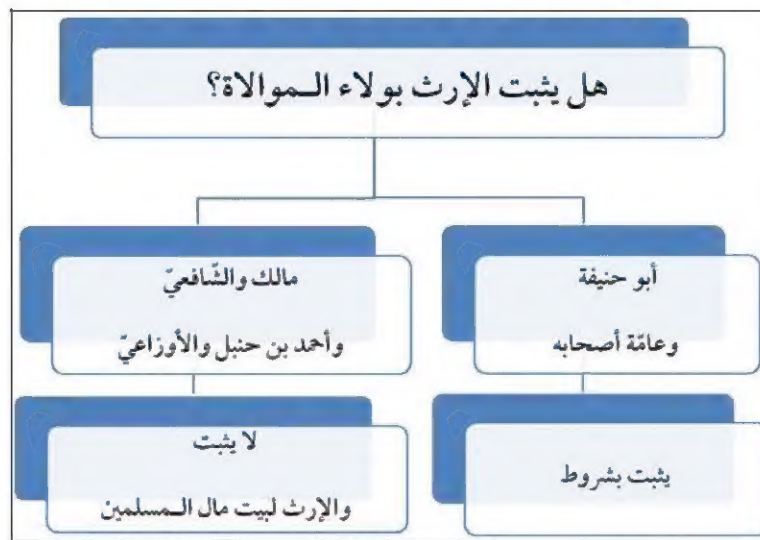
أما ولاء الموالاة: فصورته أن يقول شخص لآخر: أنت مولاي ترثني إذا متّ وتدفع عني الدية إذا أنا قتلت، فيقول له: قبلت.

فذهب أبو حنيفة وعامة أصحابه⁽¹⁾ إلى أنه يثبت الإرث بهذا النوع من الولاء، بشروط هذا ملخصها: أن يكون طالب الولاء حرّاً، بالغاً، غير عربيّ، وأن لا يكون عتيقاً لعربيّ ولا لغيره، وأن لا يكون له وارث من أقاربه، وأن لا يكون قد جنى جناية، وأن يكون مجهول النسب، وأن يكون قابل الموالاة عاقلاً، بالغاً، حرّاً.

ودليلهم على صحّة ما ذهبوا إليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾⁽²⁾، فإنّ هذه الآية نزلت في ولاء الموالاة فيما روي.

وذهب مالك والشافعيّ وأحمد بن حنبل والأوزاعيّ إلى أنه لا يثبت اليوم الإرث بولاء الموالاة أصلاً، والإرث لبيت مال المسلمين، وهذا هو مذهب زيد بن ثابت وعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -.

ومن أدلّتهم أنّهم قالوا: كان الإرث بولاء الموالاة ثابتاً أوّل الإسلام ثمّ نسخ بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾⁽³⁾ وبغيرها من آيات المواريث.



(1) وهو مذهب عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود، وبه أخذ النخعي وإسحاق بن راهويه.

(2) النساء: 33

(3) الأنفال: 75 - الأحزاب: 6

وأما بيت المال:

فذهب علماء الحنفية وعلماء الحنابلة إلى أن بيت المال لا يكون وارثاً أصلاً، لكن إذا كان لبعض المسلمين مال فمات عنه ولا يوجد أحد يستحق هذا المال بإرث وبوصية فإن ما تركه من المال يوضع في بيت مال المسلمين، على أن ذلك مما تقتضيه المصلحة العامة للأمة، لا على أنه ميراث لبيت المال.

وللمالكية في هذه المسألة قولان:

أحدهما: أن بيت المال يكون وارثاً بكل حال، سواء أكان منتظماً أم لم يكن⁽¹⁾. وهذا القول هو الذي ذهب إليه المتقدمون من علماء المالكية.

وثانيهما: أن بيت المال يكون وارثاً بشرط أن يكون منتظماً، وهذا القول هو الذي عليه فتوى المتأخرين من علماء المالكية.

وللشافعية في هذا الموضوع ثلاثة أقوال:

أولها: كمذهب الحنفية والحنابلة، وهذا رأي المزني وابن سريج⁽²⁾.

وثانيها: كقول متقدمي المالكية، وهذا رأي الشيخ أبي حامد.

وثالثها: كقول متأخري المالكية، وهذا رأي عز الدين ابن عبد السلام وسائر المتأخرين من علماء الشافعية.

هذا، ومما استدلل به الذين ذهبوا إلى أن بيت مال المسلمين يكون وارثاً قوله ﷺ: (مَنْ تَرَكَ كَلَالاً فَإِلَيَّ - وَرَبِّمَا قَالَ: فَإِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ - وَمَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرِثَتِهِ، وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، أَعْقِلُ عَنْهُ وَأَرِثُهُ، وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ)⁽³⁾.

(1) معنى انتظام بيت المال: أن يكون القائم عليه عادلاً يصرف الأموال في مصارفها المشروعة.

(2) وهو مذهب النازم، ولهذا قال: (ما بعدهن للمواريث سبب)، فالأسباب عنده محصورة في الثلاثة المتفق عليها فقط.

(3) رواه أبو داود في الفرائض، باب ميراث ذوي الأرحام، وإسناده حسن.

وأما الذين ذهبوا إلى أن بيت المال لا يكون وارثاً فمما استدلّوا به: أن معنى كون بيت المال وارثاً أن جماعة المسلمين هم الوارثون، ولو صحّ ذلك لما جاز لمن يعلم أن بيت المال يرثه أن يوصي لأحد من المسلمين بشيء من ماله، وإن فعل لم تنفذ وصيته؛ لأنه لا وصية لوارث، لكن الإجماع منعقد على أنه يجوز له أن يوصي لمن شاء منهم⁽¹⁾.

هل يكون بيت المال وارثاً؟	الحنفيّة والحنابلة	لا يكون وارثاً أصلاً
	المالكيّة (قولان)	يكون وارثاً بكلّ حال يكون وارثاً بشرط أن يكون منتظماً
	الشّافعيّة (ثلاثة أقوال)	لا يكون وارثاً أصلاً يكون وارثاً بكلّ حال يكون وارثاً بشرط أن يكون منتظماً

للبحث:

● طلق رجل زوجته وهو مريض مرض الموت، ومات أحدهما قبل انقضاء العدة، فهل يكون هناك

توارث بينهما؟

1 - انظر: أحكام الموارث / محمد محيي الدين عبد الحميد / ص 27 وما بعدها.

الإجابة عن سؤال البحث

● طلق رجل زوجته وهو مريض مرض الموت، ومات أحدهما قبل انقضاء العدة، فهل يكون هناك توارث بينهما؟ يختلف الحكم باختلاف نوع الطلاق:

1 - فإن كان الطلاق رجعيًا فقد أجمع الأئمة الأربعة على أنه يلحق بالزوجة، إذا ماتت أو مات زوجها قبل أن تنقضي عدتها منه؛ لأن المطلقة طلاقاً رجعيًا زوجة من جميع الوجوه، إلا أنه لا يحلّ لزوجها أن يباشرها قبل أن يراجعها.

2 - أما المطلقة طلاقاً بائناً فإما أن يكون وقوع الطلاق برضا منها وإما أن يكون وقوع الطلاق بغير رضاها، وعلى كل حال إما أن تموت هي قبله وإما أن يموت هو قبلها:

أ - فإن كان قد طلقها وهو مريض مرض الموت ولكن وقوع الطلاق قد حصل برضاها - كأن طلبت منه الطلاق فطلقها - فلا توارث بينهما بالإجماع، سواء أ ماتت هي قبله أم مات هو قبلها.

ب - وإن كان قد طلقها وهو مريض مرض الموت وكان وقوع الطلاق بغير رضاها:

- فإن ماتت هي قبله فإنه لا يرثها إجماعاً؛ لأنه هو الذي فوّت على نفسه الميراث.

- وإن مات هو قبلها:

فمذهب أبي حنيفة أنه إذا مات وهي في العدة ورثته، وإن مات بعد انقضاء العدة لم ترثه.

ومذهب أحمد بن حنبل أنه إذا مات قبل أن تتزوج بغيره ورثته، سواء انقضت عدتها منه أم لم تنقض، وإذا مات بعد أن تزوجت بغيره لم ترثه.

ومذهب مالك أنها ترثه بكل حال، سواء انقضت عدتها منه أم لم تنقض، وسواء إذا انقضت عدتها منه أتزوجت أم لم تتزوج.

ولعلماء الشافعية في هذه الحالة أربعة أقوال، أرجحها عندهم أنها لا ترثه بكل حال⁽¹⁾.

(1) أحكام الموارث، محمد محيي الدين عبد الحميد، ص 17

باب موانع الإرث

شرح الكلمات:

موانع : جمع مانع، والمنع خلاف الإعطاء، ويقال: (فلان في عز ومنعة) أي تمتع على من قصده من الأعداء⁽¹⁾.

واصطلاحاً هو عند الأصوليين: (ما يلزم من وجوده العدم)، فيلزم من وجود الدّين -مثلاً- عدم وجوب الزّكاة، ويلزم من وجود الحيض عدم وجوب الصّلاة للمرأة.

قال النّاظم -رحمه الله تعالى-:

016	وَيَمْنَعُ الشَّخْصَ مِنَ الْمِيرَاثِ	وَاحِدَةٌ مِنْ عِلَلٍ ثَلَاثِ
017	رِقٌّ وَقَتْلٌ وَاخْتِلَافُ دِينِ	فَأَفْهَمَ فَلَيْسَ الشَّكُّ كَالْيَقِينِ

شرح الكلمات:

علل : جمع علّة وهي لغة: المرض الشّاعِل⁽²⁾. أمّا في اصطلاح الأصوليين: فقد عرّفها الغزاليّ بقوله: هي ما أضاف الشّارع الحكم إليه وناطه به، ونصبه علامة عليه. فقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾⁽³⁾ جعلت السرقة فيه مناطاً لقطع اليد. وقوله ﷺ: (القاتل لا يرث)⁽⁴⁾

(1) المغرب في ترتيب المعرب / مادة: منع.

(2) المصباح المنير / مادة: علل.

(3) المائدة: 38

(4) أخرجه الترمذي في الفرائض، باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل، وفي سننه إسحاق بن عبد الله ابن أبي فروة، وهو متروك.. لكن رواه أبو داود في جملة حديث طويل في الديات، باب ديات الأعضاء بإسناد لا بأس به، ورواه ابن ماجه بمعناه في الديات، باب القاتل لا يرث، فالحديث حسن، وقد ساق البيهقي في الباب آثاراً عن عمر وابن عباس وغيرهما تفيد كلّها أنّه لا ميراث للقاتل مطلقاً.

جعل فيه قتل المورث مناطاً للحكم وهو حرمان القاتل إرث المقتول⁽¹⁾.

رَقَّ: الرَّق لغة: مصدر رَقَّ العبد يرقّ، ضدّ عتق، والرقيق: المملوك، ذكرًا كان أو أنثى، ويقال للأنثى أيضًا: (رقية)، والجمع رقيق وأرقاء.

وإنّما سمّي العبيد رقيقًا؛ لأنّهم يرقّون لمالكهم، ويذلّون ويخضعون.

والرَّق في الاصطلاح الفقهيّ موافق لمعناه لغة، فهو كون الإنسان مملوكًا لإنسان آخر⁽²⁾.

قتل: القتل في اللغة: فعل يحصل به زهوق الرّوح .. والرّجل قتيل والمرأة قتيل إذا كان وصفًا، فإذا حذف الموصوف جعل اسمًا ودخلت الهاء نحو: رأيت قتيلة بني فلان.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحيّ عن المعنى اللّغويّ، قال الباءرتي: إنّ القتل فعل من العباد تزول به الحياة⁽³⁾.

اختلاف دين: أي بالإسلام والكفر، وهو لغة الجحود والسّتر، فمن كفر نعمة الله -تعالى- جحدها وسترها. وشرعًا: قول كفر، أو اعتقاد كفر، أو فعل كفر.

الشكّ: الشكّ لغة: نقيض اليقين وجمعه شكوك، سواء استوى طرفاه أو رجح أحدهما على الآخر.

والشكّ في اصطلاح الفقهاء: استعمل في حالتي الاستواء والرجحان على النّحو الذي استعملت فيه هذه الكلمة لغة، فقالوا: من شكّ في الصّلاة، ومن شكّ في الطّلاق، أي من لم يستيقن، بقطع النّظر عن استواء الجانبين أو رجحان أحدهما. ومع هذا فقد فرّقوا بين الحاليتين في جزئيات كثيرة.

والشكّ في اصطلاح الأصوليّين: هو استواء الطّرفين المتقابلين لوجود أمارتين متكافئتين في الطّرفين أو لعدم الأمانة فيهما⁽⁴⁾.

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: علة.

(2) المرجع السابق / مادة: رق.

(3) انظر المرجع السابق / مادة: قتل.

(4) انظر المرجع السابق / مادة: شك.

معنى البيتين: يَبْنِ النَّاطِمُ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَنَّ الشَّخْصَ الْوَارِثَ يَمْنَعُهُ مِنَ الْمِيرَاثِ تَلَبُّسُهُ بِعِلَّةٍ مِنْ عِلَلِ ثَلَاثٍ، وَهِيَ: كَوْنُهُ رَقِيقًا، أَوْ كَوْنُهُ قَاتِلًا لِمَوْرَثِهِ، أَوْ اخْتِلَافَ دِينِهِ مَعَ دِينِ مَوْرَثِهِ.

زيادة وتفصيل:

① الواقع أن موانع الإرث أكثر ممّا ذكر، وهي التي يجمعها قولهم: (عش لك رزق):

فالعين: عدم تحقّق الموت، فالإنسان الذي لم نتحقّق أنّه مات لا يمكن أن نورثه؛ لأنّه أحقّ بماله ما دام حائزاً له وهو حيّ، والدّمّة عمرت بمحقّق فلا تبرأ إلّا به.

الشّين: الشكّ في السّبق، فهو مانع من الإرث، إذا مات شخصان في حادث سير؛ أحدهما والد، والآخر ولد، لا يرث أحدهما من الآخر؛ لأنّنا لا ندري من مات أولاً، فهذا الشكّ في السّبق في الموت.

اللام: اللّعان، فإذا كان الرّجل زوجاً لامرأة فحملت حملاً، فنفاه بلعان، وحلف أيّمان اللّعان، ففرّق القاضي بينهما، فهذا الولد يرث أمّه وترثه، لكنّه لا يرث الرّجل الذي كان زوجها؛ لأنّه نفاه بلعان، فاللّعان مانع من موانع الإرث.

الكاف: الكفر.

والراء: الرّق.

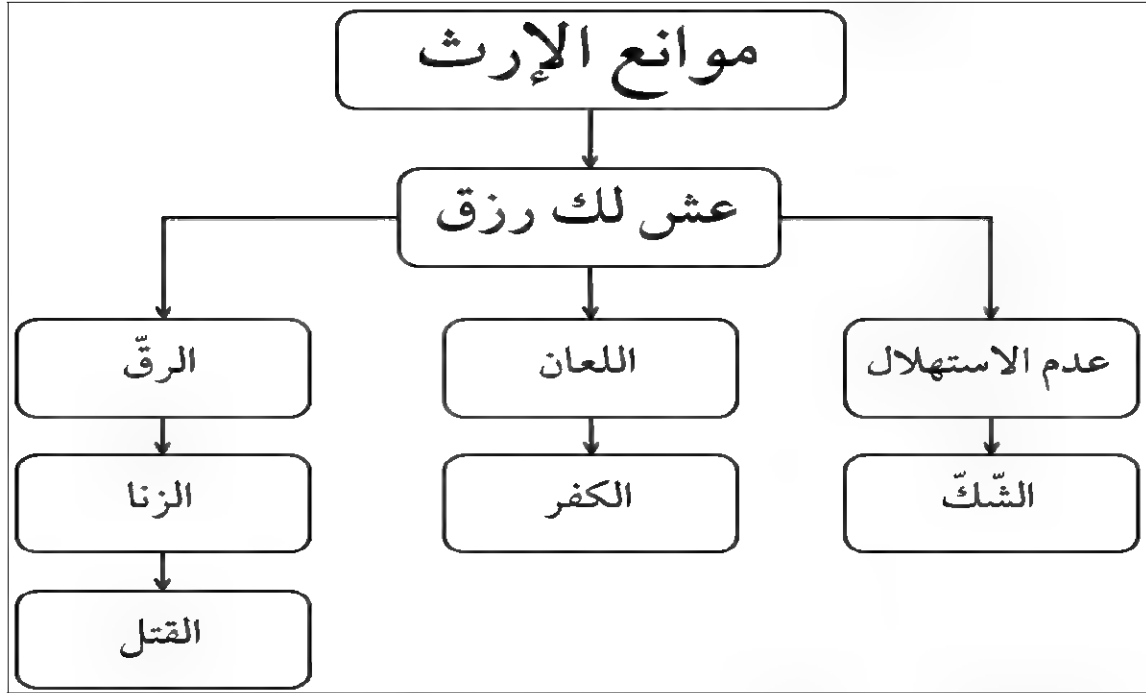
والزاي: الزّنا، فالزّنا لا يحرم حلالاً، ولا يستحقّ به شيء، فولد الإنسان من الزّنا لا يرثه، فولد الزّانية يرث أمّه وترثه، لكنّه لا يرث أباه؛ لأنّ هذه الأبوة معدومة شرعاً، والمعدوم شرعاً كالمعدوم حسّاً.

وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه -رضي الله عنه- أن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- قال: (أَيُّمَا رَجُلٍ عَاهَرَ¹ بِحُرَّةٍ أَوْ أُمَةٍ، فَالْوَلَدُ وَلَدُ زَنَّا، لَا يَرِثُ مِنْ أَبِيهِ)⁽²⁾.

القاف: القتل.

(1) المعاهرة: الزّنا، والعاهر: الزّاني والزّانية، وعهّرها: إذا زنى.

(2) أخرجه الترمذي في الفرائض، وفي سنده عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف، وقال الترمذي: وقد روى غير ابن لهيعة هذا الحديث عن عمرو بن شعيب، والعمل على هذا عند أهل العلم أن ولد الزّنا لا يرث من أبيه.



② اعلم أنّ الرّق أنواع: فالرقيق إمّا أن يكون خالصاً لا شائبة فيه، وإمّا أن يكون فيه شائبة.

والرقيق الخالص يسمّى القرن. إمّا أن يكون سَلَمًا لِمالك واحد، وإمّا أن يكون مشتركًا، وهو الذي يملكه شريكان أو أكثر.

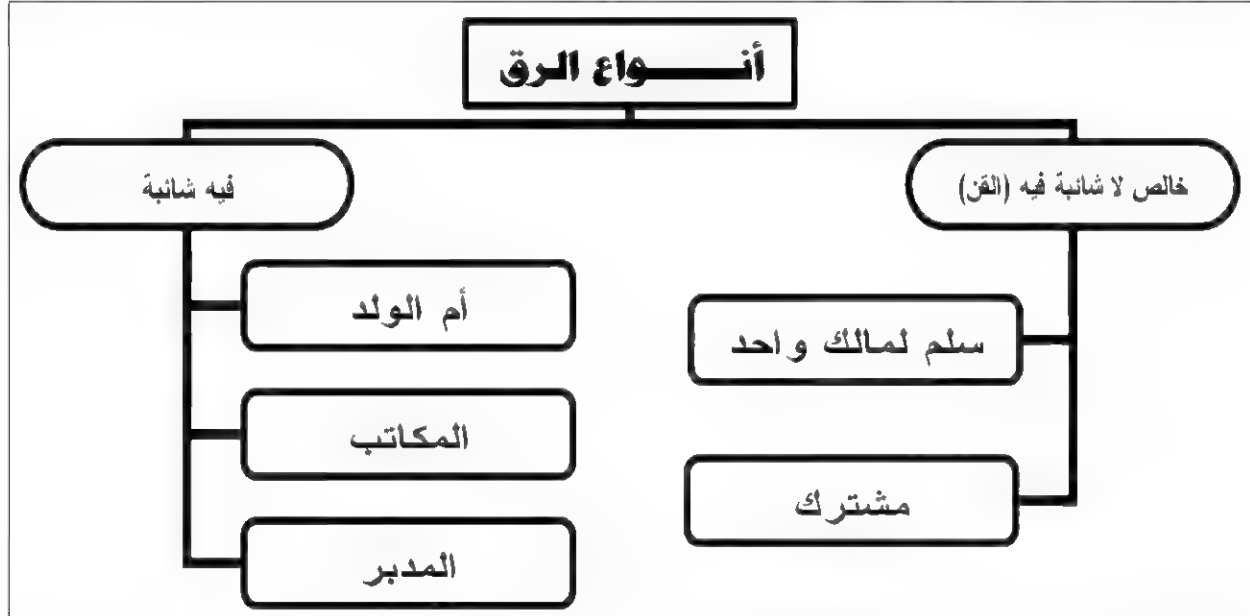
والرقيق الذي فيه شائبة هو الذي أعتق بعضه فعلاً، كنصفه أو ربعه، وبقي سائرُه رقيقًا، ويسمّى المبعّض، أو انعقد فيه سبب التحرير، وهو ثلاثة أصناف:

الأول: أمّ الولد، وهي الجارية إذا ولدت من سيدها، فإنّها تكون بالولادة مستحقّة للحرية بوفاة سيدها. والثاني: المكاتب، وهو من اشترى نفسه من سيده بمال منجم، فهو مستحقّ للحرية بمجرد تمام الأداء.

والثالث: المدبّر، والتدبير أن يجعل السيّد عبده معتقًا عن دبر منه، أي بمجرد وفاة السيّد، وفي معناه: الموصى بعتقه، والمعلّق عتقه بصفة أو أجل.

وهذه الأنواع الثلاثة الملك فيها كامل، فإن كانت أمة جاز للسيّد الوطء. ولكن الرّق فيها ناقص لانعقاد سبب الحرية فيه، ولذا لا يجزئ عتقه عن الكفارة⁽¹⁾.

1- المرجع السابق / مادة: رق.



③ اتفق الأئمة الأربعة على أن الرّق الكامل يمنع من الميراث؛ وذلك لأنّ جميع ما في يده من المال فهو لمولاه . فلو ورّثناه من أقربائه لوقع الملك لسيّده، فيكون توريثاً للأجنبيّ بلا سبب، وذلك باطل إجماعاً⁽¹⁾.

④ تبين لك أنّه إذا قتل الوارث مورّثه فإنّه لا يرث منه، لقوله ﷺ : (ليس للقاتل من تركة المقتول شيء)⁽²⁾؛ ولأنّ القاتل قد استعجل الإرث بالقتل والقاعدة الفقهية أنّ: من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه⁽³⁾.

وقد اتفق الأئمة الأربعة على أنّ القتل الذي يتعلّق به القصاص يمنع القاتل البالغ العاقل من الميراث إذا كان القتل مباشراً .
واختلفوا في المراد بالقتل الذي يوجب القصاص .

(1) المرجع السابق / مادة: إرث.

(2) لم أجد الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره الصابوني، وقد ورد الحديث بلفظ: (ليس للقاتل شيء)، رواه أبو داود في الديات، باب ديات الأعضاء، والنسائي في القسامة، باب كم دية شبه العمد، وهو حديث حسن. جامع الأصول (4 / 427) ولفظ: (ليس للقاتل من الميراث شيء) رواه النسائي والبيهقي والدارقطني. وصحّحه الألباني في الإرواء.

(3) المواريث في الشريعة الإسلامية / محمد علي الصابوني / ص 42

كما اختلفوا فيما إذا كان القاتل صبيًا أو مجنونًا أو غير مباشر للقتل أو كان القتل خطأً.
 فذهب الأئمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية إلى أن القتل العدوان العمد الموجب
 للقصاص: هو أن يقصد الجاني من يعلمه آدميًا معصومًا فيقتله بما يغلب على الظن موته به.
 وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن القتل العمد الذي يوجب القصاص: ما يكون بضربة سلاح أو ما
 يجري مجراه في تفريق الأجزاء كالمحدد من الخشب أو الحجر.



وقال الحنفية: إن القتل شبه العمد⁽¹⁾ والخطأ⁽²⁾ يمنع من الميراث.
 وفي الصور المذكورة كلها يحرم القاتل من الميراث عندهم إذا لم يكن القتل بحق.
 وإذا كان القتل بالسبب دون المباشرة كحافر البئر أو واضع الحجر في غير ملكه، أو كان القاتل صبيًا
 أو مجنونًا فلا حرمان عند الحنفية بالقتل في الصور المذكورة.

(1) القتل شبه العمد: كأن يتعمد القاتل ضرب المقتول بما لا يقتل به غالباً.

(2) القتل الخطأ: كأن رمى إلى الصيد فأصاب إنساناً، أو انقلب عليه في النوم فقتله، أو وطئته دابة وهو راكبها، أو سقط من سطح
 عليه، أو سقط عليه حجر من يده فمات.

وذهب الحنابلة والمالكية في الأرجح إلى أنّ القاتل عمداً مباشراً أو متسبباً يمنع من الميراث من المال ولو كان صبيّاً أو مجنوناً، وإن أتى بشبهة تدفع القصاص كرمي الوالد ولده بحجر فمات. وعند المالكية رأي آخر: هو أنّ عمد الصبي والمجنون كالخطأ، فيرث من المال، وهذا هو الظاهر عندهم.

وأما إذا قتل مورثه قصاصاً أو حداً أو دفعاً عن نفسه فلا يحرم من الميراث عند الحنفية والمالكية والحنابلة.

وذهب الشافعية إلى أنّ كلّ من له مدخل في القتل يمنع من الميراث، ولو كان القتل بحق كمقتصّ، وإمام، وقاض، وجلّاد بأمر الإمام والقاضي وشاهد ومزكّ، ويحرم القاتل ولو قتل بغير قصد، كنائم ومجنون وطفل ولو قصد به مصلحة كضرب الأب ابنه للتأديب، وفتح الجرح للمعالجة⁽¹⁾.

القتل المانع من الميراث (إضافة إلى الموجب للقصاص)	القتل غير المانع للميراث
<p>الحنفية:</p> <p>القتل شبه العمد والخطأ.</p> <p>المالكية:</p> <p>القاتل عمداً مباشراً أو متسبباً يمنع من الميراث في الأرجح.</p> <p>الحنابلة:</p> <p>القاتل عمداً مباشراً أو متسبباً. الشافعية:</p> <p>كلّ من له مدخل في القتل ولو كان القتل بحق. ولو قتل بغير قصد.</p>	<p>الحنفية:</p> <p>القتل بحق (إذا قتل مورثه قصاصاً أو حداً أو دفعاً عن نفسه) + القتل بالسبب دون المباشرة. المالكية:</p> <p>عمد الصبي والمجنون كالخطأ، فيرث. (رأي آخر) + إذا قتل مورثه قصاصاً أو حداً أو دفعاً عن نفسه.</p> <p>الحنابلة:</p> <p>إذا قتل مورثه قصاصاً أو حداً أو دفعاً عن نفسه.</p>

⑤ هل يرث الكافر المسلم؟

(1) انظر الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

ذهب جمهور الفقهاء وهو قول أبي طالب من الحنابلة وقول عليّ وزيد بن ثابت وأكثر الصحابة إلى أنّ الكافر لا يرث المسلم حتّى ولو أسلم قبل قسمة التركة؛ لأنّ المواريث قد وجبت لأهلها بموت المورث، وسواء أكان الارتباط بين المسلم والكافر بالقرابة أم بالنكاح أم بالولاء.

وذهب الإمام أحمد إلى أنّه إن أسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث لقوله ﷺ: (من أسلم على شيء فهو له)⁽¹⁾؛ ولأنّ في توريثه ترغيباً في الإسلام⁽²⁾.

⑥ هل يرث المسلم الكافر؟

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنّ المسلم لا يرث الكافر. وذهب معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان والحسن ومحمّد بن الحنفية ومحمّد بن علي بن الحسين ومسروق إلى أنّ المسلم يرث الكافر. استدلّ الأئمة الأربعة على مذهبهم بقوله ﷺ: (لا يتوارث أهل ملل شتى)⁽³⁾، ولقوله عليه السّلام: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)⁽⁴⁾.

واستدلّ القائلون بتوريث المسلم من الكافر بقوله عليه الصّلاة والسّلام: (الإسلام يعلو ولا يعلى)⁽⁵⁾، ومن العلوّ أن يرث المسلم الكافر. وفسّر المانعون الحديث بأنّ نفس الإسلام هو الذي يعلو، على معنى أنّه إن ثبت الإسلام على وجه ولم يثبت على وجه آخر فإنّه يثبت ويعلو. أو أنّ المراد العلوّ بحسب الحجّة أو بحسب القهر والغلبة. أي التّصرة في العاقبة للمسلمين⁽⁶⁾.

(1) أخرجه ابن عدي والبيهقي عن أبي هريرة، وحسنه الألباني في الإرواء: 1716، وصحّح الجامع: 6032.

(2) انظر الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

(3) لم يرد الحديث بهذا اللفظ، بل ورد بألفاظ أخرى، منها: (لا يتوارث أهل ملتين شتى)، أخرجه أبو داود في الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر، وإسناده حسن.

(4) متفق عليه.

(5) أخرجه أبو داود في الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر، وهو حديث حسن.

(6) التفرغ النصي - شرح متن الرحبية 5 - للشيخ محمد الحسن الددو الشنقيطي - صوتيات إسلام ويب.

⑦ يمكن أن نضيف إلى ما ذكر من الموانع: النبوة، فالنبوة تمنع الإرث من جهة واحدة، معناه: من كان نبياً فإنه لا يورث، ولكنه يرث، لما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: (إنا معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة).. ولا يرد على هذا بقول الله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ [النمل: 16]؛ لأنه لا يقصد: أنه ورثه في المال، وإنما يقصد: أنه قام مقامه في الخلافة في الأرض: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص: 26]، فقد استخلف الله سليمان مكان داود، فاعتبر ذلك وراثته.. أما الجهة الأخرى - وهي كون النبي ﷺ يرث ممن يرثه - فإن رسول الله ﷺ ورث دار أمنة بنت وهب، وورث من أبيه: شقران، وبركة أم أيمن، وقطعة من الغنم، وقطعة من الإبل أيضاً.

⑧ بالنسبة لموانع الإرث التي ذكرناها هي موانع في اصطلاح الفرضيين، وإلا فليس ينطبق عليها تعريف المانع لدى الأصوليين؛ لأن المانع لدى الأصوليين لا بد فيه من تحقق السبب، والزنا النسب فيه - وهو سبب الميراث - غير موجود؛ لأن المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً، فالنسب ولو كان موجوداً حساً إلا أنه معدوم شرعاً، وكذلك اللعان، فالنسب فيه معدوم شرعاً، ومعدوم حساً أيضاً باعتبار الدنيا؛ لأن العبرة فيها بما يحكم به القاضي⁽¹⁾.

⑨ ختم الناظم هذين البيتين بنصيحة لك، يا طالب هذا العلم، أن تفهم، وذلك بإعمال عقلك وذهنك في تأمل ما قدمه لك؛ لأن ذلك يؤدي بك إلى بلوغ درجة علم اليقين، ويخرجك من مرتبة المتشكك الذي يتخبط في قواعد هذا الفن، فليس الشك كاليقين.

للبحث:

① هل يكون هناك توارث بين المرتد، وهو من ترك الإسلام بإرادته واختياره، وبين غيره ممن يجمعه وإياهم سبب من أسباب الميراث؟ ② هل يتوارث الكفار فيما بينهم، فيرث اليهودي النصراني والعكس، ويرث المجوسي وعابد الوثن النصراني واليهودي ويرثهما المجوسي وغيره؟

الإجابة عن أسئلة البحث

السؤال الأول للبحث: هل يكون هناك توارث بين المرتد، وهو من ترك الإسلام بإرادته واختياره، وبين غيره ممن يجمعه وإياهم سبب من أسباب الميراث؟

الجواب:

لا خلاف بين فقهاء المذاهب في أنّ المرتد، وهو من ترك الإسلام بإرادته واختياره، لا يرث أحدًا ممن يجمعه وإياهم سبب من أسباب الميراث، لا من المسلمين، ولا من أهل الدين الذي انتقل إليه، أو أي دين آخر خلافة؛ لأنّه لا يُقرّ على الدين الذي انتقل إليه، ولأنّه صار في حكم الميت. وكذلك المرتدة لا ترث أحدًا؛ لأنّ حكم الإسلام في المرتد إن كان رجلًا هو أن يتوب ويرجع إلى الإسلام، أو يُقتل إن أصرّ على ردّته، وإن كان امرأة فإنّها تحبس حتّى تتوب أو يدركها الموت، وعلى ذلك فلا معنى مطلقًا لأن يقال بأنّه يرث أحدًا من المسلمين أو غير المسلمين.

أمّا كونه يورث:

- فعند المالكية والشافعية، وهو الرواية المشهورة عند الحنابلة - قال القاضي: هي الصحيح في المذهب - أنّ المرتد لا يرثه أحد من المسلمين أو غيرهم ممن انتقل إلى دينهم، بل ماله كلّهُ - إن مات أو قتل على ردّته - يكون فينا وحقًا لبيت المال.

- وذهب أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وهو رواية أخرى عن أحمد إلى أنّ المرتد يرثه ورثته من المسلمين، وهو قول أبي بكر، وعليّ، وابن مسعود، وابن المسيّب، وجابر بن زيد، والحسن، وعمر بن عبد العزيز، والشّعبيّ، والثّوريّ، والأوزاعيّ، وابن شبرمة.

واستدلّ لهذا القول بفعل الخليفين الراشدين أبي بكر وعليّ؛ ولأنّ ردّته ينتقل بها ماله فوجب أن ينتقل إلى ورثته المسلمين كما لو انتقل بالموت.

- وذهب أبو حنيفة إلى التفريق بين المرتد والمرتدة:

فالمرتدة يرثها أقاربها من المسلمين، ويرثون كل مالها، سواء ما اكتسبته حال إسلامها أو حال ردّها. أمّا المرتد فإنّ ورثته المسلمين يرثون منه ما اكتسبه في زمان إسلامه، ولا يرثون ما اكتسبه في زمان ردّته، ويكون فيئاً للمسلمين.

لكن هل يرثه ورثته المسلمون الذين كانوا موجودين وقت ردّته، أو وقت موته أو لحاقه بدار الحرب، أو من كانوا موجودين وقت ردّته ووقت موته؟

اختلفت الروايات عن الإمام أبي حنيفة في ذلك:

فروى الحسن عنه أنّ الوارث للمرتد من كان وارثاً له وقت ردّته وبقي إلى موت المرتد، أمّا من حدث له صفة الوراثّة بعد ذلك فلا يرثه، فلو أسلم بعض قرابته بعد ردّته أو ولد له ولد من علوق حادث بعد ردّته، فإنّه لا يرثه على هذه الرواية؛ لأنّ سبب التّوريث هنا الرّدة، فمن لم يكن موجوداً عند ذلك لم يتعدّد له سبب الاستحقاق، وتماّم الاستحقاق بالموت، فيشترط بقاء الوارث إلى حين تمام السّبب.

وفي رواية أبي يوسف عنه أنّه يعتبر وجود الوارث وقت الرّدة، ولا يبطل استحقاقه بموته قبل موت المرتد؛ لأنّ الرّدة في حكم التّوريث كالموت، ومن مات من الورثة بعد موت المورث قبل قسمة ميراثه لا يبطل استحقاقه ويحلّ وارثه محلّه.

وفي رواية محمّد عنه -وهو الأصحّ- أنّه يعتبر من يكون وارثاً له حين مات أو قتل، سواء أكان موجوداً وقت الرّدة أم حدث بعده؛ لأنّ الحادث بعد انعقاد السّبب قبل تمامه يعتبر كالموجود عند ابتداء السّبب، مثل الزّيادة التي تحدث في المبيع قبل القبض؛ إذ تُجعل كالموجود عند ابتداء العقد، فتكون معقوداً عليها بالقبض، ويكون لها حصّة من الثمن، فكذلك الأمر هنا.

واعتبر الإمام محمّد إلحاق المرتد بدار الحرب بمنزلة موته، فتقسّم تركته من حين إلحاق.

واعتبر الإمام أبو يوسف من يكون وارثاً له حين قضاء القاضي بلحاقه.

وترث منه امرأته إن مات حقيقة أو حكماً وهي في العدة على رأي الصّاحيين؛ لأنّ النّكاح بينها وبين المرتد وإن ارتفع بالرّدة لكنه فازّ عن ميراثها، وامرأة الفارّ ترث إذا كانت في العدة وقت موته.

وعلى رواية أبي يوسف عن الإمام تراث وإن كانت عند موته منقضية العدة؛ لأن سبب التوارث كان موجوداً في حقها عند ردته؛ إذ على هذه الرواية يعتبر قيام السبب عند أول الردة⁽¹⁾.

السؤال الثاني للبحث: هل يتوارث الكفار فيما بينهم، يرث اليهودي النصراني والعكس، ويرث المجوسي وعابد الوثن النصراني واليهودي ويرثهما المجوسي وغيره؟
الجواب:

عند الحنفية، وهو الأصح عند الشافعية، ورواية عن الإمام أحمد أن الكفار يتوارثون فيما بينهم؛ لأنهم ملّة واحدة، يرث اليهودي النصراني والعكس، ويرث المجوسي وعابد الوثن النصراني واليهودي، ويرثهما المجوسي وغيره.

ومقابل الأصح عند الشافعية أنهم ملل، فلا يتوارث أهل الملل بعضهم من بعض، فلا يرث اليهودي النصراني ولا العكس.

وعند المالكية في قول مرجح، ونسب إلى الإمام أحمد أن الكفر ثلاث ملل: النصارى ملّة، واليهود ملّة، ومن عداها ملّة، وهو قول القاضي شريح، وعطاء، وعمر بن عبد العزيز، والضحاك، والحكم، وشريك، وابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، ووكيعة -رحمهم الله تعالى-.

وعند المالكية رأي آخر مرجح -أيضاً-، وهو ظاهر المدونة، وهو أن كلّاً من اليهود والنصارى ملّة، وأن ما سواهما ملل مختلفة، وذكر في بعض كتب المالكية أن هذا هو المشهور في المذهب.
وعند ابن أبي ليلى أن اليهود والنصارى يتوارثون فيما بينهم، ولا يرثهم المجوس، ولا يرث اليهود ولا النصارى المجوس.

واستدل المانعون من الميراث فيما بين الكفار بقوله عليه الصلاة والسلام: (لا يتوارث أهل ملّتين شتى) وهم أهل ملل مختلفة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى﴾ [البقرة: 62]، فقد عطف النصارى على الذين هادوا، والعطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه،

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.

وقال تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: 120] واليهود لا ترضى إلا باتباع اليهودية معهم، والنصارى كذلك، وذلك دليل على أن لكل من الفريقين ملة على حدة؛ ولأن النصارى يُقرّون بنبوّة عيسى - عليه السلام - والإنجيل، واليهود يجحدون ذلك.

واستدل ابن أبي ليلى بأن اليهود والنصارى اتفقوا على دعوى التوحيد، وإنما اختلفت نحلهم في ذلك، واتفقوا على الإقرار بنبوّة موسى - عليه السلام - والتوراة، بخلاف المجوس، فإنهم لا يعتقدون التوحيد ولا يُقرّون بنبوّة موسى، ولا بكتاب مُتَزَل، ولا يوافقهم اليهود والنصارى على ذلك، فكانوا أهل مِلَّتَيْن، والدليل على ذلك: حِلّ الذبيحة والمناكحة؛ فإن اليهود والنصارى في ذلك شيء واحد، إذ حِلّ ذبائحهم للمسلمين بخلاف المجوس.

واستدل الحنفية ومن وافقهم بأن الله - تعالى - جعل الدين دينين: الحق والباطل، فقال الله - عز وجل -: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: 6] وجعل الناس فريقين فقال: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: 7]، وفريق الجنة هم المؤمنون، وفريق السعير هم الكفار جميعهم، وجعل الخصم خصمين فقال تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَيْنِ إِخْتَصِمَا فِي رِجْمٍ﴾ [الحج: 19] والمراد الكفار جميعاً مع المؤمنين، وهم فيما بينهم ملل مختلفة، ولكنهم عند مقابلتهم بالمسلمين أهل ملة واحدة؛ لأن المسلمين يُقرّون برسالة محمد ﷺ وبالقرآن، وجميعهم ينكر ذلك، وإنكارهم كفروا، فكانوا في حق المسلمين ملة واحدة في الشرك، ويشير إلى هذا قوله ﷺ: (لا يتوارث أهل ملتين)، فإنه ﷺ فسّر المِلتين بقوله: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)، إذ في التخصيص على الوصف العام وهو الكفر بيان أنهم في حكم التورث أهل ملة واحدة⁽¹⁾.

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية / مادة: إرث.